أجياد للأوراق المالية
Ajiad Securities

اتفاقية التداول في البورصات الأجنبية

عقود الخيارات (Options)

اتفاقية التداول في البورصات الأجنبية – عقود الخيارات (Options)

تم ابرام اتفاقية خدمة التداول في البورصات الأجنبية – عقود الخيارات (Options) هذه ("الاتفاقية") في --/--/--

فيما بين:

الفريق الأول: شركة أجياد للأوراق المالية ذ.م.م	الفريق الثاني: .....
عنوانها : عمان – الشميساني – مجمع بنك الاسكان	عنوانه : .....
ص. ب930693 عمان 11193	ص. ب : .....
هاتف : 5622268 6 962+–5622269 6 962+	هاتف : .....
فاكس: 5622293 6 962+	فاكس : .....
الموقع الإلكتروني: www.ajiadsecurities.com	
البريد الإلكتروني: info@ajiadsecurities.com	البريد الإلكتروني :.....

يشار إلى الفريق الأول أو الفريق الثاني منفردين باسم "الطرف" أو "الفريق" ويشار إليهما معا باسم "الطرفين" أو "الفريقين". ويشار أيضا للفريق الأول هنا وفيما بعد في هذه الاتفاقية بالـ (الشركة) ويشار كذلك للفريق الثاني هنا وفيما بعد في هذه الاتفاقية بـ(العميل).

المقدمة

حيث أن؛

أ- الفريق الاول شركة وساطة مالية مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الاوراق المالية ولديها الموافقات القانونية والتنظيمية اللازمة لممارسة أعمال الوساطة المالية بما فيها العمل كوسيط لحساب الغير في البورصات الاجنبية (وهو كل سوق مالي خارج المملكة الاردنية الهاشمية سواء كان منظماً او غير منظم يتم فيه التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها أو عقود الخيارات أو العملات الأجنبية أو المعادن الثمينة أو أي سلع أو أدوات مالية أخرى بالبورصات الأجنبية) عن طريق وسيط و/أو وسطاء خارجين (أجنبيين) حسب قانون الاوراق المالية والانظمة والتعليمات الصادرة عنه و/أو اية تعديلات تطرأ علية مستقبلاً.

ب- الفريق الثاني يرغب بالتعامل والتداول شراء وبيعا في عقود الخيارات المدرجة في البورصات الأجنبية وفقا للأحكام والقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من هيئة الاوراق المالية والهيئات الرقابية في البورصات الاجنبية المنظمة لهذه التعاملات.

وبعد أن اقر الطرفين باهليتهما وصلاحياتهما القانونيين لإبرام هذا العقد وعليه فقد اتفقا على ما يلي:

1- تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية ونموذج طلب فتح الحساب واتفاقية التعامل بالبورصات الأجنبية بين الشركة والعميل بكافة بنودها والشروط المتفق عليها فيها وملحق النشرة الارشادية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية وكافة الملاحق والتفاويض والاقرارات والتعهدات وباقي الوثائق والمستندات الأخرى الموقعة من قبل العميل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتقرأ معها كوحدة واحدة.

2- التعاريف

يكون للكلمات والتعابير الواردة في هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

أ- البورصات الأجنبية

الأسواق المالية المرخصة من قبل الجهات الرقابية والتشريعية في الدول التي يرغب العميل بالتداول بها سواء الاقليمية و/أو العالمية.

ب- حقوق و/أو خيارات الشراء (Call Options)

هي صيغة تعاقدية (عقد) بين طرفين بحيث تعطي لطرف الحق و/أو الخيار بأن يشتري من الطرف الآخر اصلاً معيناً بسعر محدد (Strick Price) خلال فترة زمنية معينة (Expiration Date) وله الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق او عدم ممارسته، اي انه خيار و/أو حق بالشراء وليس التزاماً به.

ولكي يتمتع مشتري هذا الحق و/أو الخيار به (بمعنى يمتلكه) فإنه يدفع للطرف الآخر الذي باعه هذا الحق و/أو الخيار علاوة (Premium)، ويلتزم الطرف الآخر الذي باع هذا الحق و/أو الخيار للطرف المشتري بتنفيذ الصفقة (في حال طلب الطرف المشتري ممارسة حقه بالشراء) باعتباره قبض مقابل العقد العلاوة (Premium).

ت- حقوق و/أو خيارات البيع (Put Options)

هي صيغة تعاقدية (عقد) بين طرفين بحيث تعطي لطرف الحق و/أو الخيار بأن يبيع الى الطرف الآخر اصلاً معيناً بسعر محدد (Strick Price) خلال فترة زمنية معينة (Expiration Date) وله الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق او عدم ممارسته، اي انه خيار و/أو حق بالبيع وليس التزاماً به.

ولكي يتمتع مشتري هذا الحق و/أو الخيار به (بمعنى يمتلكه) فإنه يدفع للطرف الآخر الذي باعه هذا الحق و/أو الخيار علاوة (Premium)، ويلتزم الطرف الآخر الذي باع هذا الحق و/أو الخيار للطرف المشتري بتنفيذ الصفقة (في حال طلب الطرف المشتري ممارسة حقه بالبيع) باعتباره قبض مقابل العقد العلاوة (Premium).

ث- العلاوة (Premium)

هو المقابل المادي الذي يدفعه مشتري الحق و/أو الخيار مقابل ابرام عقد خيار الشراء (Call) و/أو عقد خيار البيع (Put) مع الطرف الآخر من العقد.

ج- تاريخ استحقاق الخيار (Expiration Date)

هو التاريخ المحدد مسبقاً من قبل البورصات الأجنبية و/أو الوسطاء الأجنبيين و/أو الشركة لانتهاء صلاحية عقد الخيار سواء كان عقد خيار الشراء (Call) و/أو عقد خيار البيع (Put).

ح- الحساب المجمع

الحساب الذي يتم من خلاله التعامل شراءً وبيعاً في البورصات الأجنبية والمفتوح باسم الشركة لصالح عملائها لدى الوسيط الأجنبي.

خ- الوسيط الأجنبي

ويقصد بها شركة الوساطة المرخص لها بالتداول بعقود الخيارات التي يرغب العميل في التداول من خلالها.

د- يوم العمل

ويقصد بها ايام العمل المعتمدة في البورصات الاجنبية التي يتم التداول فيها.

ذ- نموذج طلب فتح الحساب

ويقصد به كافة النماذج والمستندات والبيانات والتعهدات المقدمة والموقعة والمقر بها من قبل العميل الى الفريق الأول لفتح الحساب واستخدام النظام واية متطلبات اخرى قانونية او ادارية.

ر- كشوف الحساب

ويقصد به كشف بجميع الحركات والعمليات المبرمه على حساب العميل الذي تصدره الشركة له اما الكترونيا او من خلال اي وسيلة اخرى بصورة شهرية و/أو حسب طلب العميل.

ز- وسائل الاتصال المعتمدة

ويقصد بها اي وسيلة يعتمدها العميل في نموذج طلب فتح الحساب لتلقي المعلومات والمراسلات المتعلقة بالحساب وتكون اما (الهاتف و/أو الواتس آب و/أو البريد الالكتروني و/أو اي وسيلة أخرى معتمدة لدى الشركة).

س- بيانات الدخول Access Data

تعني رموز دخول العميل و/أو كلمة سر لإجراء عمليات التداول من خلال الهاتف و/أو كلمة السر الرئيسية و/أو أي كلمة سر أخرى و/أو رقم حساب العميل وأي معلومات متطلبة لإجراء عمليات التداول من خلال منصة التداول الالكتروني و/أو الموقع الالكتروني و/أو طريقة أخرى معتمدة لدى الشركة.

ش- القوة القاهرة

ويقصد بها أي ظروف خارجة عن سيطرة و إرادة الشركة على سبيل المثال لا الحصر (انقطاع التيار الكهربائي و/أو السرقة و/أو كوارث طبيعية و/او حروب و/او هجمات ارهابية ....الخ).

ص-نظام التداول الالكتروني و/أو منصة التداول الالكتروني

هو النظام الذي يتمكن العميل من خلاله الدخول الى حساب / حسابات التداول الخاص به و/أو اصدار و/أو تنفيذ اوامره.

3- موضوع الاتفاقية: إن موضوع الاتفاقية هو قيام الفريق الأول بتقديم خدمات الوسيط لحساب الغير، حسب ما هو معرف في هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك لتمكين العميل من التعامل شراء وبيعا في عقود الخيارات المدرجة في البورصات الاجنبية بعد توقيع العميل على متطلبات فتح الحساب وملحقاتها حسب الاصول وموافقة الشركة على فتح هذا الحساب وتقديم هذه الخدمات حيث يتم فتح حساب خاص للفريق الثاني لدى الفريق الاول، ويقر العميل بأن رقم الحساب الخاص به هو معلومات سرية ولا يجوز استعماله الا من قبله او من قبل من يفوضه.

4- يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للتعديل أو الطعن بإجراء جميع عمليات التحويل باسم العميل والقيد على/لحسابه و/أو حساباته لدى الشركة ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ- قيد جميع عمليات بيع و/أو شراء عقود الخيارات في البورصات الأجنبية.

ب- استغلال رصيد العميل لتسديد قيمة عقود الخيارات و/أو تسديد العلاوة (Premium) لكل عقد خيار التي تم شراؤه لمصلحة العميل في البورصات الأجنبية.

ت- إيداع ناتج بيع عقود الخيارات في البورصات الأجنبية بناءً على أوامر العميل بحال تحققها وقيد الربح و/أو الخسارة المتحققة أو غير المتحققة نتيجة ذلك بحسابه وذلك فور الانتهاء من اجراء التسويات اللازمة وتثبيتها في دفاتر وقيود الشركة.

ث- قيد وتحويل قيمة الخيارات وبدل العمولات والعلاوات والرسوم والمصاريف والنفقات والغرامات والاتعاب والفائدة والضرائب وفرق الأسعار والطوابع وغيرها من المبالغ على اختلافها وبالغاً ما بلغت وحسب واقع الحال لحساب الشركة او لحساب اي جهة اخرى.

ج- تحويل أي رصيد دائن بحساب العميل الى أي رصيد مدين بحسابات العميل الأخرى أو حسابات الغير التي يكفلها هذا الحساب وبالعكس.

ح- القيد على حساب/حسابات العميل أي مبالغ (دائنة و/أو مدينة) ناشئة عن تسويات مالية وإن نشأت بعد تاريخ الحركة.

خ- قيد قيمة العلاوة (Premium) على حساب / حسابات العميل حسب متطلبات كل خيار يتم شراؤه لمصلحة العميل.

د- اي حالات أخرى.

وفي جميع الأحوال يتحمل العميل منفرداً ودون أي مسؤولية على الشركة و/أو على أي من موظفيها أي مسؤولية تنشأ عن عمليات القيد و/أو التحويل هذه، ويدرك العميل و يتفهم بأنه لا يحق له التصرف بالمبالغ المودعة بحسابه بحال كانت ذمته مدينة للشركة بأي مبالغ مترتبة على هذا الحساب و/أو على حساباته الأخرى لدى الشركة وعلى حساب/حسابات الغير التي يضمنها ويكفلها هذا الحساب.

5- من المتفق عليه بين الفرقين أنه سيتم تنفيذ تعليمات وأوامر العميل بالتداول في عقود الخيارات في البورصات الأجنبية بالحساب المجمع للشركة من خلال الوسطاء الأجنبيين الذين تتعامل معهم الشركة، ويتم عكس تداولات العميل ضمن دفاتر وقيود الشركة الداخلية حسب الأصول، وذلك مع مراعاة ما سيرد بالبند (9) أدناه.

6- تقوم الشركة بتنفيذ تعليمات وأوامر العميل بالتداول في عقود الخيارات بالبورصات الأجنبية بموجب تعليمات العميل الا بالحالات المبينة بهذه الاتفاقية التي تجيز للشركة دون الرجوع للعميل القيام ببيعها و/أو أي جزء منها بالقدر الكافي لتسديد أي رصيد مدين متحقق بذمة العميل، و/أو بيعها قبل تاريخ استحقاقها.

7- يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للتعديل أو الطعن بتنفيذ تعليماته وأوامره بالتداول بعقود الخيارات في البورصات الأجنبية بناءً على تعليماته الشفهية و/أو الهاتفية و/أو الخطية و/أو بالفاكس و/أو بتطبيق الواتس آب الخاص بالشركة و/أو البريد الإلكتروني و/أو التداول عبر الانترنت و/أو التطبيقات الإلكترونية و/أو أي وسيلة تقنية تحددها الشركة وتوافق عليها ودون أن تتحمل الشركة جزئياً أو كلياً أية خسائر مادية أو غير مادية أو أي ضرر أو عطل أو أرباح فائتة مزعومة تجاه العميل و/أو تجاه الغير والتي قد تنشأ نتيجة قبول الشركة و/أو تنفيذها لأوامر العميل، كما أنه يسقط أي ادعاء حول عدم صحة هذه التفاويض.

8- من المتفق عليه بين الفريقين بأن تقوم الشركة بإجراء التسجيل الصوتي لكافة المكالمات الواردة من العميل و/أو الصادرة من الشركة له ويوافق العميل على ابراز الشركة لتلك التسجيلات كبينة قانونية مقبولة في مواجهته ويكفي لهذه الغاية شهادة أي من موظفي الشركة باستقباله مكالمات العميل التي تتضمن أوامره ويسقط العميل حقه بالادعاء في عدم صحة تلك التسجيلات و/أو الاعتراض عليها لأي سبب من الأسباب ويتنازل العميل عن أي حق مهما كان نوعه في الاعتراض على هذه التسجيلات. كما يقبل الفريق الثاني بأي دليل يقدمه الفريق الأول للأوامر الصادرة من الفريق الثاني والتي تحتفظ بها الشركة سواء كان ذلك الكترونيا في برنامج التداول و/أو من خلال اية وسيلة مقبولة لدى الشركة ليستخدمها كأدلة ثبوتية.

9- من المتفق عليه بين الفريقين أن الشركة تتعامل مع أكثر من عميل وأن أوامر شراء و/أو بيع عقود الخيارات في البورصات الأجنبية التي تصدرها الشركة للوسطاء الأجنبيين قد تخص أكثر من عميل في آن واحد، وعليه فإن للشركة الحق في الخلط بين عقود الخيارات للعميل ولغيره من عملاء الشركة لدى أي وسيط أجنبي أو نظام مقاصة أو أي حافظ أمين معتمد لدى الشركة في البلد التي تحفظ فيه عقود الخيارات، بحيث تسجل عقود الخيارات باسم الشركة لدى الوسيط الأجنبي و/أو الوسطاء الأجنبيين الذين تتعامل معهم الشركة؛ على أن يتم فصل عقود الخيارات الخاصة بكل عميل من عملاء الشركة ومن ضمنها العميل ولمصلحته في دفاتر وقيود الشركة فقط. ولهذه الغاية، فإن دفاتر وقيود الشركة فيما يتعلق بأوامر البيع والشراء والأسعار والعمولات هي المعتمدة حصراً دون غيرها لتحديد حقوق والتزامات العميل الناشئة عن أوامره بشراء و/أو بيع عقود الخيارات في البورصات الأجنبية، كما أن العميل يقر بعلمه وموافقته بحال كان العميل

بائع أو مشتري ويوجد عميل آخر لدى الشركة يقابل طلب العميل و/أو أن تكون الشركة هي الطرف المقابل لأمر العميل فمن حق الشركة إتمام عملية البيع و/أو الشراء بالسعر والكمية المحددة من العملاء ومن ضمنهم العميل ويتم احتساب العمولات حسب الاتفاق كما لو أنها نفذت من خلال الوسيط الأجنبي وبدون اعتراض على ذلك من قبل العميل ويتم تثبيت ذلك في دفاتر وقيود الشركة.

10- من المتفق عليه بين الفريقين أنه يحق للشركة بحسب رأيها وحدها وبدون أدنى مسؤولية عليها رفض تنفيذ تعليمات و/أو أوامر العميل أو أي منها إذا اعتقدت بأن تنفيذ تلك التعليمات و/أو الأوامر أو أي جزء منها يشكل أو قد يشكل مخالفة قانونية أو سلوكية أو تهدد مصالحها و/أو ترتب على الشركة أية مسؤوليات أو التزامات أو خسائر، كما يحق للشركة وحسب رأيها وحدها وبدون أدنى مسؤولية عليها و/أو على اي من موظفيها رفض تنفيذ تعليمات و/أو اوامر العميل بشراء أي خيار بذات تاريخ استحقاق الخيار، و في حال تم الشراء ولأي سبب من الأسباب فيكون على مسؤولية العميل وحده وبدون ادنى مسؤولية على الشركة و/أو اي من موظفيها.

11- حيث أن عمليات تداول بعقود الخيارات في البورصات الأجنبية تتم بعملات مختلفة حسب متطلبات كل سوق مالي فإن العميل يوافق و بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية على فتح حسابات تلقائياً لدى الشركة بمختلف العملات المطلوب التداول بها في هذه الأسواق وبصرف النظر عن العملة المودعة منه ويقر العميل بمعرفته وموافقته على أنه في حال الدخول في عمليات تتطلب مبادلات بالعملات الأجنبية فإن أي ربح أو خسارة تنتج عن تقلبات سعر الصرف لتلك العملات ستكون على حساب العميل وسيتحمل وحده مخاطرها ودون أي مسؤولية على عاتق الشركة، ويفوض العميل الشركة بإجراء عملية تحويل العملة من الدينار الأردني و/أو الدولار الأمريكي و/أو غيرها من العملات وبالعكس بالطريقة وبالوقت الذي تراه الشركة مناسباً لإنجاز عمليات تداول عقود الخيارات التي تتم لمصلحته، ويتحمل العميل أية مصاريف أو فروقات ناتجة عن عملية التحويل وبدون أي اعتراض منه على ذلك كما يفوض العميل الشركة في هذه الحالة بقيد كافة تلك المصاريف وفروقات الأسعار على حسابه لديها، وكذلك يتحمل العميل مخاطر تحويل العملات وتقلبات أسعارها بجميع الحالات والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الخسائر المتحققة و/أو غير المتحققة الناتجة عن عمليات التداول و/أو البيع لتغطية الحسابات بالعملات المختلفة وصيانة حسابه.

12- في حال تنفيذ أوامر و/أو تعليمات العميل بشراء عقود الخيارات في البورصات الأجنبية دون توفر الأموال الكافية في حسابه ولأي سبب كان، فعليه أن يودع بحسابه لدى الشركة بأي طريقة كانت المبلغ الكافي لسداد قيمة عقود الخيارات المشتراة لصالحه بناءً على تعليماته و/أو أوامره مضافاً لها بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت فوراً ودون تأخير وبدون حاجة الى اشعار، وبحال مخالفة العميل لذلك فمن حق الشركة اتخاذ الإجراء التي تراه مناسباً و/أو بيع محفظة العميل جزئياً أو كلياً بما يعادل المبلغ المستحق للشركة مضافاً له بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت، ويسقط العميل حقه مقدماً بالاعتراض على ذلك ويتحمل العميل أية خسارة تلحق بالشركة نتيجة ذلك، ويقر العميل بعلمه وموافقته بأنه للشركة الحق المطلق في اختيار الأوراق المالية و/أو عقود الخيار التي يتم بيعها لغايات تسديد أي رصيد مدين بذمته لصالحها أو لصالح الغير.

13- يقر العميل بعلمه وادراكه واطلاعه على جميع الاحكام والانظمة والقوانين والاعراف التي تحكم التعامل بالخيارات بالبورصات الأجنبية وان البنود المبينة في هذه الاتفاقية وجميع ملاحقها في ما يتعلق بأحكام التعامل و/أو التداول بعقود الخيارات في البورصات الأجنبية هي على سبيل المثال لا الحصر.

14- يقر العميل بأنه على علم ودراية بالمخاطر المحيطة بالتعامل و/أو التداول بعقود الخيارات في البورصات الأجنبية، وبأن هذه العقود لديها تواريخ استحقاق (Expiration Date) ثابتة ومحددة في عقد الخيار مقدماً، و عليه يقر العميل بأنه مسؤوليته وحده منفرداً معرفة و/أو التأكد من هذه التواريخ قبل قيامه بأي عملية شراء و/أو بيع على هذه العقود،

دون أن تتحمل الشركة و/أو اي من موظفيها عن أية اضرار قد تلحق بالعميل بسبب و/أو نتيجة عدم معرفته لهذه التواريخ.

15- يحق للعميل الاحتفاظ بالخيارات المشتراه لصالحه حتى تاريخ الاستحقاق (Expiration Date) ويجب عليه بيع هذه الخيارات قبل مدة لا تقل عن ساعتين من انتهاء ساعات العمل بالسوق ذو العلاقة مع مراعاة فارق التوقيت، مع إدراكه المطلق لخطورة تنفيذ الأمر بآخر يوم من تاريخ الاستحقاق (Expiration Date) و تقع على عاتقه و يتحمل وحده كامل المسؤولية التي قد تنتج عن ذلك، و لا تتحمل الشركة و/أو اي من موظفيها أي مسؤولية عن الأوامر الصادرة من قبل العميل عند و بعد تاريخ الاستحقاق (Expiration Date) أو تلك الأوامر الصادرة في لحظات عمل السوق الأخيرة، وبحال عدم قيام العميل ببيع الخيار خلال المدة المبينة اعلاه فيحق للشركة بحسب تقديرها وحدها وبدون ادنى مسؤولية عليها القيام ببيع الخيار و/أو اتخاذ الاجراء الذي تراه مناسباً بدون شرط او قيد وبدون حاجة الى اشعار العميل وذلك لتجنب تنفيذ الخيار، كون الشركة غير ملزمه لتقديم خدمة تنفيذ الخيارات، ويدرك العميل بانه يجب عليه بيع الخيارات خلال المدة المحددة اعلاه وبحال لم تتمكن الشركة من بيع الخيار لأي سبب كان فإن العميل يتحمل كامل المسؤولية والتبعية التي تنتج عن ذلك وعلى مسؤوليته الشخصية وبدون ادنى مسؤولية على الشركة و/او اي من موظفيها.

16- يقر العميل بعلمة ومعرفته وموافقته بان هناك تذبذب بأسعار الخيارات خلال ساعات تداولها الاخيرة، الامر الذي قد ينتج عنه ان الخيار يصبح (In The Money) ويلتزم العميل ببيع الخيار لتجنب تنفيذ الخيار وعلى مسؤوليته الكاملة وبدون ادنى مسؤولية على الشركة و/او اي من موظفيها بحال اصبح هناك تنفيذ للخيار، ويفوض العميل الشركة تفويضاً غير قابل للرجوع عنه ببيع و/او تسوية الخيار بحال اصبح (In The Money) بدون حاجة الى اشعار، وبحسب ما تراه الشركة مناسباً و يلتزم العميل بدفع قيمة الخيار بالكامل وبدون ادنى مسؤولية على الشركة كون هذه الحالة من مخاطر السوق المتعارف عليها ويلتزم العميل بتحمل بدل العمولات والعلاوات والرسوم والمصاريف والنفقات والغرامات والاتعاب والفائدة والضرائب وفرق الاسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت.

17- يقر العميل بمعرفته بان الخيارات ذات الاسلوب الامريكي يستطيع حامل الخيار تنفيذ الخيار (في حال اصبح In The Money) في اي فترة حتى تاريخ انتهاء تداول عقد الخيار على خلاف الخيارات ذات الاسلوب الاوروبي الذي لا يسمح لحاملة بممارسة حق التنفيذ إلا عند حلول تاريخ انتهاء العقد ما لم يطرأ تعديل على أي من الاسلوبين من الجهات المنظمة للبورصات الأجنبية، حيث يؤخذ بالتعديل مباشرة بدون حاجة الى اشعار العميل او اخطاره كونه متابع لمثل هذه المواضيع ويقع على عاتقة مسؤولية متابعة ذلك.

18- يقر العميل بعلمة ومعرفته وموافقته بانه قد يكون هناك تأخير بظهور اسعار عقود الخيارات لدى الشركة نتيجة اعطال من المزود الخارجي و/او الوسيط الخارجي و/او الاسواق المالية التي يتعامل بها العميل و/او بسبب تعطل شبكة الانترنت أو لأي أسباب أخرى تخرج عن سيطرة أو توقع الشركة وكذلك يقر العميل بعلمه ومعرفته وموافقته بان تعليماته بالبيع و/او الشراء قد لا يتم تنفيذها نتيجة اي اعطال لدى الجهات المبينة اعلاه و/او نتيجة تعطل شبكة الانترنت الامر الذي يترتب عليه عدم قدرة الشركة على تلبية اوامره بالبيع و/أو الشراء وبدون ادنى مسؤولية على الشركة و/أو اي من موظفيها عن أي أضرار و/أو خسائر تلحق بالعميل نتيجة ذلك كونها اسباب خارجة عن إرادة الشركة ولا علاقة للشركة بمثل هذه الاعطال.

19- يقر العميل بعلمة وموافقته على ان الشركة تقدم خدمة التعامل العادي والبسيط بعقود الخيارات حيث تسمح فقط بعملية شراء خيار الشراء (Buy Call Option) و/أو شراء خيار البيع (Buy Put Option) بالبورصات العالمية، و عليه فإن الشركة غير ملزمة بتقديم أي خدمات مالية أخرى غير متوفرة لديها ما لم يتم استحداث مثل هذه الخدمات واشعار الشركة للعميل بذلك من خلال وسائل الاتصال المحددة والمعتمدة لدى الشركة.

20- يقر العميل بعلمه وموافقته بان الشركة لا تقوم بتنفيذ عقود الخيارات بحال انتهاء تاريخ الاستحقاق (Expiration Date) وانه يجب عليه بيع عقد الخيار قبل تاريخ انتهائه بمدة لا تقل عن ساعتين كحد أقصى من وقت إغلاق جلسة التداول بتاريخ الاستحقاق، وبحال عدم بيع الخيار بتاريخ الاستحقاق ولأي سبب فيكون ذلك على مسؤولية العميل الكاملة وبدون ادنى مسؤولية على الشركة و/أو أي من موظفيها، ويقر العميل بمعرفته وموافقته ان الشركة غير مجبرة على التنفيذ بهذه الحالة وان التنفيذ سيكون إلزامي على العميل ويتحمل العميل كامل المسؤولية واي تبعات قانونية نتيجة تنفيذ الخيار بحال كان الخيار (In The Money) ويلتزم العميل بتحمل بدل العمولات والعلاوات والرسوم والمصاريف والنفقات والغرامات والاتعاب والفائدة والضرائب وفرق الاسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت التي تترتب على ذلك أو نتيجة له.

21- بحال انتهاء تاريخ الاستحقاق الخيار ولأي سبب كان وكان هناك قيمة للخيار بحيث كان الخيار (In The Money) ولم يقم العميل بإغلاق او بيع الخيار قبل انتهاء تاريخ الاستحقاق (Expiration Date) فيلتزم العميل بتحمل كافة التكلفة التي تنتج وتترتب عن ذلك يضاف لها بدل العمولات والعلاوات والرسوم والمصاريف والنفقات والغرامات والاتعاب والفائدة والضرائب وفرق الاسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت، وبحال عدم توفر رصيد كافي في حساب العميل لدى الشركة لتغطية هذه المبالغ فإنه يحق للشركة في هذه الحالة تسوية الخيار بالشكل والطريقة التي تراها مناسبة وعلى مسؤولية العميل بالكامل مع تحمل العميل التكلفة التي تترتب وتنتج عن ذلك مضافاً إليها بدل العمولات والعلاوات والرسوم والمصاريف والنفقات والغرامات والاتعاب والفائدة والضرائب وفرق الاسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت وبدون أدنى مسؤولية على الشركة و/او على اي من موظفيها.

22- يقر العميل بعلمه وموافقته بان الشركة لا تتحمل أية خسائر ولا تشاركه أي أضرار مهما كانت ولأي سبب، كون الشركة عبارة عن وسيط مالي فقط.

23- يقر العميل بعلمه وإدراكه وفهمه واطلاعه على جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأعراف وعموماً جميع التشريعات التي تحكم التعامل بعقود الخيارات في البورصات الأجنبية، كما يقر بعلمه بجميع المخاطر التي تحيط بالتعامل بها وكذلك المخاطر التي لها علاقة بالأسواق المالية التي يرغب بالتعامل من خلالها وبأنه يتحمل وحده ومنفرداً مخاطر التعامل بها وكل ما قد يلحقه من خسائر مادية، ويتحمل كافة المخاطر الناتجة عن ذلك مهما كانت وخاصة المخاطر الحاصلة من جراء خطأ في تبليغ أو فهم التعليمات غير الخطية الصادرة عنه للفريق الأول، وبشكل عام يقر العميل بأنه يدرك ويتفهم خطورة التعامل بعقود الخيارات ويتحمل أية مسؤولية ناتجة عن ذلك منفرداً، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية:

أ- يقر العميل معرفته بمخاطر التعامل بعقود الخيارات بأنه يتوقع الخسارة المالية لجزء أو لكامل أو لأكثر من المبالغ المودعة من قبله في حسابه/حساباته بحيث يصبح حسابه مدين للشركة ويتعهد بأن يدفع للشركة رصيد حسابه المدين مباشرة ودون أي تأخير وكل ما يلحق به من فوائد مدينة ورسوم ومصاريف ونفقات وعمولات وعلاوات وغرامات واتعاب محاماة وطوابع وضرائب وغيرها فوراً وبدون تأخير وبدون حاجة الى اشعار أو إخطار، ويدرك العميل بأنه المسؤول الوحيد عن أي رصيد مدين في حسابه و/أو حساباته لدى الشركة وبأنه يتحمل وحده كافة المصاريف والعمولات والديون والفوائد المتراكمة، ودون أن تتحمل الشركة أدنى مسؤولية نتيجة تسييل و/أو بيع عقود الخيارات.

ب- يقر العميل بمعرفته وموافقته على تحمل كافة المخاطر التي تتعلق بعقود الخيارات التي يقوم بالتداول عليها من خلال شراءها في البورصات الأجنبية والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الحالات التالية:

- حالة افلاس أي شركة مصدرة لعقود الخيار المشتراة وبالنتيجة شطب ادراجها وشطبها من حسابه و/أو
- إيقاف التداول على عقود الخيار المشتراة لأجل غير محدد لأي سبب و/أو

- انخفاض قيمة عقود الخيار بشكل تصبح قيمتها متدنية جداً و/أو
- توقف الوسطاء الأجنبيين عن قبول أوامر التداول على عقود الخيارات و/أو إيقاف خدمة التداول بها ولأي سبب كان وبدون أدنى مسؤولية على الشركة.
- عدم اغلاق عقود الخيارات في تاريخ استحقاقها لأي سبب من الأسباب وما يترتب عليها من خسائر يكون من مسؤولية العميل وحده دون غيره ودون أي مسؤولية على عاتق الشركة و/أو أي من موظفيها.
- أي حالات أخرى.

حيث ينحصر دور الشركة في هذه الحالات و/أو غيرها بإشعار العميل بهذا الإجراء فقط وبأي طريقة متاحة ومقبولة لدى الشركة ويلتزم العميل بتعويض الشركة عن أي عطل أو ضرر قد يلحق بها جراء عمليات التداول التي تتم على حسابه قبل ترحيل الحالات المبينة أعلاه و/أو غيرها من الحالات و/أو لأي سبب كان مضافاً لها بدل العمولات والرسوم والمصاريف والنفقات والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها.

24- يقر العميل بعلمه وبمعرفته التامة وبموافقته بأن الشركة لا تتحمل أي التزام أو مسؤولية أو تعويض عن أي عطل أو ضرر أو ربح فائت أو فوات منفعة أو غيرها فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على انقطاع سير أعمالها بسبب القضاء والقدر أو القوة القاهرة أو تعطل أجهزة العمل الداخلية أو الخارجية أو أعمال الشغب أو الإضرابات المدنية أو العصيان المسلح أو الحروب و/أو نتيجة تجميد أموالها وحساباتها و/أو تقييد نشاطاتها وأعمالها أو سحب التراخيص الممنوحة لها أو وقفها أو الغائها أو وقف الشركة عن العمل أو وقفها عن مزاولة أي من نشاطاتها بداعي عدم الترخيص أو لأي سبب آخر وذلك بموجب قرارات من الجهات ذات العلاقة و/أو قرارات الجهات الرسمية و/أو الرقابية و/أو المنظمة محلياً و/أو اقليمياً و/أو دولياً أو أي سباب خارجة عن سيطرتها و/أو أي اغلاق بتعطيل المستخدمين عن العمل أو نتيجة تعرض شركات الوساطة و/أو البنوك المراسلة و/أو البورصات والأسواق المالية لمثل هذه الظروف أو نتيجة خطأ أو اهمال الفريق الثاني أو الغير، وتدرج ضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر إفلاس و/أو تعليق أعمال الوسيط الأجنبي و/أو تجميد نشاطاته و/أو الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة ومن ضمنها عقود الخيارات في البورصات الأجنبية لمصلحة العميل و/أو توقف الوسطاء الأجنبيين عن التعامل مع الشركة جزئياً أو كلياً أو إيقاف التعامل ببعض الخدمات وعموماً أي حالات تخرج عن إرادة وسيطرة الشركة.

25- يقر العميل بحق الشركة بوقف خدمات الوساطة المالية المقدمة من قبلها بالبورصات الأجنبية لأي منتج أو عقود الخيارات بأي وقت وبدون شرط أو قيد حيث يعطى العميل مهلة لتوفيق أوضاع حسابه و/أو تحويل مثل هذه المنتجات الى أي جهة أخرى إن أمكن و/أو بيعها من خلال السوق مباشرة وبحال مرور مدة الإشعار بدون أن يقوم العميل بأي إجراء فإنه يفوض الشركة ببيع مثل هذه المنتجات بالكامل وعلى مسؤوليته الكاملة و/أو اتخاذ الإجراءات التي تراها الشركة مناسبة.

26- يقر العميل بأنه وقبل التوقيع على هذه الاتفاقية قد اطلع على جميع القوانين والأنظمة الضريبية المفروضة عليها وأنه مدرك لجميع أحكامها ويفوض العميل الشركة تفويض مطلق لا رجعة فيه وبدون أي اعتراض بالإفصاح عن البيانات والمعلومات الخاصة به و/أو بحساباته لدى الشركة لأي جهات محلية و/أو خارجية وبدون شرط أو قيد.

27- يقوم العميل باستكمال اجراءات فتح الحساب والتي تتضمن كامل المعلومات والمستندات مع مراعاة الالتزام بتعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

28- يحق للفريق الاول وضع قيود على التداول بالقدر المسموح به بموجب القوانين لاسباب اما حكم قضائي او اقتطاع ضريبي او حجز تحفظي او رصيد مدين في الحساب او طلب من جهة حكومية ويقوم العميل بتعويض الشركة عن المطالبات او الخسائر التي تكبدتها.

29- يقر العميل بأنه غير مصنف من قائمة الاشخاص المحظورين او من قائمة الدول المحظورة وللشركة الحق في رفض او تقييد العميل عن القيام ببعض الانشطة أو كلها اذا تبين انه خاضع للعقوبات الاقتصادية بموجب القوانين المطبقة .

30- يقر العميل بعلمه وموافقته بأن الشركة لا تتحمل أي التزام أو مسؤولية أو تعويض عن أي عطل أو ضرر أو فوات منفعة أو غيرها فيما يتعلق بعدم قدرتها على تسليمه قيمة بيع عقود الخيارات نتيجة أية قيود مفروضة من البنوك المركزية الخارجية أو البنك المركزي الأردني أو القرارات السياسية الداخلية أو الخارجية ويشمل ذلك عدم القدرة على تحويل العملة الى أخرى أو عدم القدرة الى تسليم رصيد العميل بعملة السوق الذي تمت فيه أو اذا كان هناك عمولات ورسوم عالية على عملية تحويل العملة الى عملة أخرى أو نتيجة تحويل المبالغ من بنك الى آخر داخلياً أو خارجياً وغيرها من الحالات التي لا يد للشركة بها وبدون أدنى مسؤولية على الشركة أو أي من موظفيها.

31- يلتزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت عن كل عملية تداول بعقود الخيارات وذلك بغض النظر عن ناتج الربح أو الخسارة نتيجة هذه العمليات بحسب نشرة العمولات المطبقة والمعتمدة لدى الشركة والتي يقر العميل انه اطلع ووافق عليها، وتحتفظ الشركة بحقها في تعديل نشرة العمولات حسب رأيها وحدها وفي أي وقت ودون سابق اشعار.

32- يلتزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت التي قد تترتب على حسابه لصالح أطراف أخرى مثل الحافظ الأمين والوسطاء الماليين الخارجيين الأجنبيين وغيرهم الذي يتم تنفيذ أوامر العميل من خلال الشركة بواسطتهم.

33- يقر العميل بأن الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو تداول عقود الخيارات في البورصات الاجنبية لصالحه بواسطة اجهزة وكوادر الشركة وعلى مسؤولية العميل الكاملة ودون اي التزام على الشركة و/او أي من موظفيها بتقديم النصيحة او المشورة المالية او القانونية او الفنية او اي توجيه بهذا الخصوص، ولا يجوز للعميل اعتبار اي معلومة من خلال الخدمات ونظام التداول الالكتروني على انها توصية بشراء او بيع عقود الخيارات ويقر بأنه وحده يتحمل المسؤولية عن قراراته الاستثمارية والصفقات والاوامر الصادرة عنه واعتماده على تلك المعلومات وان الشركة و/أو اي من موظفيها لا تتحمل اية مسؤولية عن دقة وصحة وملائمة تلك المعلومات.

34- من المتفق عليه بين الفريقين بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية نتيجة أي تأخير قد يحصل في نقل الأوامر والتعليمات و/أو عدم تنفيذ الأوامر والتعليمات اذا كان التأخير و/أو عدم التنفيذ نتيجة لأسباب لا علاقة لموظفي الفريق الأول بها وخارج عن إرادتهم، ويقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل نتيجة عدم تنفيذها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية اذا كان ذلك نتيجة أي قانون أو نظام أو تعليمات وعموماً أي تشريعات مطبقة محلياً و/أو في البورصات الأجنبية أو نتيجة أي ظروف قاهرة محلياً أو أجنبية تمنعها من تأدية أو تنفيذ طلب العميل أو أي من تعليماته أو أوامره.

35- يحق للشركة تعليق الدخول الى الخدمات دون اخطار مسبق للعميل اثناء تحديث و/أو صيانة نظام التداول الالكتروني.

36- يقر العميل بعلمه وموافقته بحق الشركة بالاحتفاظ بعقود الخيارات في البورصات الأجنبية لمحفظتها الشخصية وإنه من حقها عدم بيعها و/أو شراؤها وذلك بالحالات التي يعطي العميل أمر للشركة ببيعها و/أو شراؤها، وينحصر حق العميل بتثبيت قيود العمليات التي طلب تنفيذها على حسابه لدى الشركة وحسب السعر والكمية التي طلبها فقط كون الشركة في هذه الحالة تكون الطرف المقابل كما هو مبين بالبند (9) أعلاه وتكون نقلت عقود الخيار من حساب العميل الى محفظتها الشخصية وتحملها عنصر المخاطرة في هذه الحالة.

37- يتنازل العميل صراحة عن اقامة أي دعوى ضد الشركة و/أو المطالبة بأي تعويضات في حال استعمال بيانات العميل الشخصية وبيانات حسابه مثل ارقام حساباته من قبل اي شخص ليس له اية صلاحية و/او غير مؤهل لان يكون مفوضا منه، و يتحمل العميل كامل المسؤولية الناجمة عن كل سوء استعمال قد يحصل كما و يقر بصحة جميع العمليات على حسابة بالبيع و/أو الشراء وفقا للحالات المذكورة اعلاه كون هذه البيانات من البيانات الشخصية والسرية التي يجب على العميل الاحتفاظ بها وعدم تمكين الغير من معرفتها او استعمالها، كما يقر العميل بصحة جميع الحركات والتعليمات والأوامر والتداول وعموماً جميع التعليمات والأوامر التي ترد من وكيله القانوني بموجب وكالة عدلية و/أو من المفوض بموجب تفويض خطي وعلى مسؤوليته الكاملة وبدون أدنى مسؤولية على الشركة وبحال كان المفوض على حساب /حسابات العميل مفوض بموجب تفويض خطي فان العميل يتنازل عن مصادقة هذا التفويض لدى كاتب العدل ويسقط حقه بالطعن بصحة التفويض و/او الحركات والتعليمات التي ترد من المفوض ولأي سبب كان.

38- يقر العميل بأن احكام وشروط الاتفاقية وملحقاتها تشمل وكلاءه وتضل ملزمة لورثة العميل والمتنازل اليهم الذين توافق عليهم الشركة بموافقة خطية وان اي تنازل يتعارض ويخالف الاحكام والشروط في هذه الاتفاقية يعتبر ملغيا وباطلا.

39- يوافق ويقر العميل بأن للشركة الحق في تعديل هذه الاتفاقية سواء بتعديل أي من بنودها الحالية أو إضافة بنود ونصوص جديدة في أي وقت على أن تقوم الشركة بإشعار العميل بهذه التعديلات اما بالبريد الإلكتروني و/أو عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة و/أو أية وسيلة أخرى تراها الشركة مناسبة قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ نفاذ التعديل و/أو الإلغاء و/أو الإضافة. وبحال مرور ثلاثة أيام على تاريخ الاشعار بدون ورود أي اعتراض خطي من قبل العميل تعتبر هذه التعديلات موافق عليها من قبل العميل وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

40- من المتفق عليه بين الفريقين أن أي تعديل أو تشريعات أو قوانين أو أية معايير جديدة تضعها الجهات المنظمة والرقابية على الأسواق المالية والبورصات الأجنبية محلية كانت و/أو خارجية تطبق على هذه الاتفاقية دون ضرورة لإشعار الفريق الثاني بذلك وانه وفي حال صدور اي حكم قضائي من قبل الجهة المختصة فان الالغاء او التعديل ينحصر على هذا البند دون ان يؤثر على باقي بنود الاتفاقية.

41- يقر العميل بأن أي تسامح من جانب الشركة صراحة أو ضمناً عن أي بند من بنود هذه الاتفاقية لا يؤثر على نفاذ كافة شروط هذه الاتفاقية واحكامها كاملة في مواجهة العميل، ولا يعتبر تسامح الشركة هذا تنازلاً عن أي من حقوقها أو انتقاصاً منها، ولا يشكل بأي شكل من الأشكال التزاماً على الشركة تجاه العميل.

42- يتعهد العميل بالالتزام بأحكام هذه الاتفاقية بما يتفق مع حسن النية المطلوبة لتنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية وفقاً لما تفتضيه الأحكام العامة في العقود ويسقط العميل ويتنازل عن حقه في ادعاء كذب الاقرار وعن حقه في توجيه اليمين بعدم كذب الاقرار عن أي إقرار أينما ورد في هذه الاتفاقية أو ناشئ عنها.

43- يقر العميل بانه وبحال محاولة الشركة الاتصال معه عبر الهاتف لأخذ تعليماته فيما يتعلق بحسابه بالحالات الضرورية خصوصاً خلال آخر يوم قبل انتهاء تاريخ الاستحقاق (Expiration Date) فإنه يفوض الشركة باتخاذ الاجراء الذي تراه الشركة مناسباً و/أو بيع اية اوراق مالية و/أو عقود خيارات بالشكل والطريقة والسعر والوقت الذي تراه الشركة مناسباً وبدون ادنى مسؤولية عليها كون ذلك غير ملزم للشركة.

44- للشركة الحق في انهاء كافة الصفقات والاتفاقيات في كل من الحالات التالية التي تشمل وفاة العميل او عدم اهليته او اشهار افلاسه او ان الضمانات غير كافية او عدم تزويده للشركة بأية معلومات مطلوبة.

45- من المتفق عليه أنه وبحال قيام العميل بإعطاء أوامر البيع و/أو الشراء من خلال وبواسطة التداول الالكتروني و/أو من خلال التطبيق الالكتروني، يقر العميل بعدم وجود مجال للطعن بصحة العملية المنفذة ويقر مقدماً بصحة هذه الأوامر ويفوض الشركة تفويضاً مطلقاً لا رجعة فيه ولا نكول عنه بتنفيذ هذه الأوامر على مسؤوليته الشخصية مع مراعاة أن لا يتعارض ذلك مع القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تصدر من الجهات ذات العلاقة التي تنظم هذا الموضوع.

46- يقر الفريق الاول بارسال كشوفات الحساب والاخطارات والمستندات على العنوان الموجود على نموذج فتح الحساب سواء بريد الكتروني او بريد عادي او على اي عنوان اخر يطلب العميل ارساله اليه، كما يقر العميل بانه يقوم بمراجعة الاشعارات والمراسلات والسجلات الخاصة بالصفقات فور استلامها عبر وسائل الاتصال ويحق للعميل الاعتراض خلال يوم عمل من استلامه له باعتراض كتابي من خلال اما البريد الالكتروني او تسليمه باليد وبعد ذلك لا يحق للعميل الاعتراض ويعتبر موافقة وتصديقا منه على ما جاء فيها.

47- يقر ويضمن العميل الالتزام بالاحكام والشروط المذكورة في هذه الاتفاقية وملحقاتها دون ان يترتب عليها مخالفة لأي من القوانين والانظمة او تعارض في النظام الاساسي وعقد التأسيس للشركة ويقوم الفريق الاول بتزويد الفريق الثاني بأية اوراق او نماذج خلال فترة زمنية معينة وفي حال الاخلال يحق للفريق الاول انهاء الاتفاقية في او وقت وتعتبر الاتفاقية التزام قانوني وملزم تجاه العميل.

48- يقر الفريق الثاني ان جميع المعلومات التي قدمها للفريق الاول صحيحة ومتطابقة وفعلية وانه لم يخفي أي وقائع او حقائق من شأنها ان تؤثر على قرار الفريق الاول بفتح الحساب وانه سيعمل على اداء كافة التزاماته بدقة وامانه وحسن نيه وفي حال الاخلال بذلك فانه مسؤول عن أية اضرار قد تلحق بالفريق الاول ويتعهد بتبليغ الفريق الاول خطيا عن اي تغيير لاحق في اي من البيانات المذكورة.

49- يقر العميل على أنه اطلع وتفهم تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية في البورصات الاجنبية وعلى كافة بنود الاتفاقية وعلى النشرة الارشادية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية كما ويتعهد العميل بالالتزام بالتعليمات النافذة وبأي تعديلات قد تطرأ عليها من قبل مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية وتوفيق اوضاعه طبقا لذلك.

50- تكون مدة الاتفاقية سنة ميلادية واحدة تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاقية وتجدد هذه الاتفاقية تلقائيا – دون حاجة لتنظيم اتفاق جديد – ما لم يشعر اي من الفريقين الفريق الاخر خطياً برغبته بإنهاء الاتفاقية.

51- يحق لكل من الفريق الاول والفريق الثاني انهاء الاتفاقية في اي وقت من خلال اشعار خطي من الفريق الاول للثاني قبل (30) يوم من تاريخ الانهاء بشرط عدم التأثير على شروط واحكام الاتفاقية ويقر العميل عند انهاء الاتفاقية قد تستغرق عملية التحويل بعض الوقت وهناك نوعان من الانهاء:

- انهاء الاتفاقية الاجباري: يقوم الفريق الاول بانهاء العقد في حال اخلال العميل بالانظمة والتعليمات الخاصة بالتداول او كان العميل من الاشخاص المحظور التعامل معهم او اذا تعرض العميل للافلاس او اي دعاوي او شكاوي او عدم صحة البيانات بخصوص الضمانات المتعلق بشراء عقود الخيارات.
- انهاء الاتفاقية الاختياري: يقوم الفريق الثاني بطلب خطي لانهاء العقد قبل تاريخ الاستحقاق بعد تسديد كامل التزاماته وارصدة حساباته المدينة مع دفع جميع العمولات والرسوم والغرامات والمصاريف المترتبة عليه.

52- في حال وجود أي شكوى و/أو اعتراض من قبل العميل على اي عملية بيع و/أو شراء و/أو على كشف الحساب فيكون عليه مراجعة الشركة ابتداء اما عن طريق الحضور شخصياً أو الاتصال بالشركة هاتفيا او كتابيا من خلال البريد الالكتروني. وبيان اوجه الاعتراض بشكل مفصل والسعي لحل موضوع الاعتراض، ويقوم الفريق الأول بدراسة وبحث فحوى الاعتراض واجراء اللازم خلال 48 ساعة عمل، وفي حال عدم قبول العميل بنتيجة الحل المتخذ من الفريق الأول يكون عليه التوجه الى السادة هيئة الأوراق المالية وعرض موضوع الاعتراض عليهم كونهم الجهة المنظمة والمسؤولة عن حل الخلافات للشركات المرخصة.

53- تتكون هذه الاتفاقية من مقدمة وثلاثة وخمسون بندا بما فيها هذا البند واحتفظ كل فريق بنسخة موقعة منها حسب الاصول وتم التوقيع عليها بتاريخ ..../..../..... ومن المتفق علية بين أطراف الاتفاق على انه نظرا لان هذا الاتفاق يتكون من عدة صفحات فان توقيعه على الصفحة الاخيرة من قبل اطرافه يعتبر توقيعا على جميع صفحاته تبعا لذلك فلا يحق للعميل الطعن في مضمون أية صفحة من صفحات هذا الاتفاق بداعي عدم توقيعها.

الفريق الأول	الفريق الثاني
شركة أجياد للأوراق المالية ذ.م.م	**العميل**
_____	_____
الاسم:_____	الاسم:_____
التاريخ:_____	التاريخ:_____